



دار الكتاب الجديد

لجنة إحياء التراث الإسلامي

# أسباب نزول القرآن

لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدى

تحقيق: السيد أحمد صقر

الطبعة الاولى ١٣٨٩ - ١٩٦٩



## مؤلف الكتاب

مؤلف هذا الكتاب هو : أبو الحسن : على بن أحمد بن محمد بن على ،  
الواحدى ، النيسابورى . ويذكر المترجمون له أنه من أولاد التجار الذين  
شففوا بالعلم وعرفوا به ، وأنه أحد اخوة ثلاثة : أكبرهم أبو القاسم :  
عبد الرحمن بن أحمد الواحدى . وهو من العلماء الذين عقدت لهم مجالس  
الاملاء وتوفى في شهر ربيع الآخر من سنة سبع وثمانين وأربعمائة .

وثانيهما أبو بكر : سعد بن أحمد الواحدى ، السمسار ، وكان نزيه  
الطعمة ، من أولى الصيانة والعفة ، وهو من الثقات الذين أكثروا السماع  
من أصحاب أبى العباس الاصم ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وثالثهما : « على بن أحمد الواحدى » وقد وصف بالامامة فى التفسير ،  
والمثانة فى اللغة والنحو والادب والعروض والقراءات . ونعت شعره بالجودة  
والملاحة . وأقدم من ترجم له : عبد الغافر الفارسى النيسابورى ( ٤٥١ —  
٥٢٩ هـ ) فى كتاب « السياق فى تاريخ نيسابور » وقال عنه : انه أنفق شبابه  
فى التحصيل ، واتقان أصول العلوم على أئمتها ، والرحلة فى طلب المزيد من  
المعرفة ، حتى صار أستاذ عصره . وواحد دهره ، وانقطع الى التدريس  
والاملاء عدة سنين ، حتى أصابه مرض طويل أسلمه الى الموت فى جمادى  
الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة .

ثم يذكر عبد الغافر الفارسى أن الواحدى كان يحظى بالاغظام والاكرام من  
الوزير نظام الملك ( ٤٠٨ — ٤٨٥ ) وليس ذلك غريبا ، فقد كان نظام الملك  
اديبا شاعرا مشاركاً فى العلوم ، محبا لها . ولم يشغله تدبير السياسة  
عن تقدير العلم ، بل رأى أن أمانة الوزارة لا تؤدى كاملة الا اذا قدر العلم

حق قدره ، وعمل على نشره ، ورفع من مكانة أهله ، فأكثر لذلك من انشاء المدارس وقدر المعاليم لطلبتها ، وانتقى مدرسيها . وأدنى العلماء من مجلسه ، وبالغ في اكرامهم مدة وزارته التي دامت ثلاثين سنة .

وقد سمع نظام الملك الحديث وأسمعه . وكان يقول : انى أعلم انى لست أهلا لذلك ، ولكنى أريد ربط نفسى فى قطار النقلة لحديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم .

وكان يعتقد فى الصوفية ، ويقربهم اليه ، ويكثر من الانعام عليهم ، ابتغاء الظفر بما لهم من أحوال الكشف .

وقد جرى أبو القاسم أخو نظام الملك على سنته فى لحظ الواحدى بين الاعزاز والاكرام ، لانه كان كذلك من العلماء وقد مات سنة ٤٩٩ عن ثمانين سنة .

وقد علل عبد الغافر الفارسى اعظام نظام الملك للواحدى بأنه « كان حقيقا بالاحترام . لولا ما كان فيه : من ازرائه على الائمة المتقدمين ، وبسط اللسان فيهم بما لا يليق » .

والسبب الحقيقى أن الواحدى نال من عالم له مكانة مكيئة فى نفوس الناس ، وفى نفس عبد الغافر بصفة خاصة ، فهو عنده : « شيخ الطريقة فى وقته . الموفق فى جميع علوم الحقائق ، ومعرفة طريقة التصوف . وصاحب التصانيف العجيبة فى علم القوم » ألا وهو أبو عبد الرحمن السلمى ( ٣٣٠ — ٤١٢ هـ ) .

وقد كشف أبو سعد السمعانى المتوفى سنة ٥٦٢ عن السر فى ذلك حيث يقول : « كان الواحدى حقيقا بكل احترام واعظام ، لكن كان فيه بسط اللسان فى الائمة المتقدمين ، حتى لسمعت أبا بكر : أحمد بن محمد بن بشار بنيسابور مذاكرة يقول : كان على بن أحمد الواحدى يقول : صنف أبو عبد الرحمن السلمى كتاب « حقائق التفسير » ولو قال ان ذلك تفسير للقرآن لكفر به .

ولست أدري ما الذى كان يريد عبد الغافر من الواحدى أن يقول غير هذا القول ؟ وهو لا يسعه سواه ، كمؤمن يؤمن بأن القرآن نزل بلسان عربى مبین ، فلا يفسر الا بما دل عليه اللفظ العربى ؟ اكان يريد منه أن يتلقى نظام الملك ، وعوام العلماء ، ويقول : ان هذا تفسير للقرآن يقره الاسلام ؟ وهل انفرد الواحدى بذلك القول ؟ ان جمهرة العلماء ذهبوا مثل مذهبه . وقد قال ابن الجوزى فى تلبیس ابليس ص ۳۳۱ « وقد جمع أبو عبد الرحمن السلمى فى تفسير القرآن من كلام الصوفية الذى أكثره هذيان لا يحل ، نحو مجلدين سماهما « حقائق التفسير » .

فقال فى فاتحة الكتاب عنهم : انهم قالوا : انما سميت فاتحة الكتاب ، لانها أوائل ما فاتحناك به من خطابنا ، فان تأديت بذلك والا حرمت لطائف ما بعد .

وهذا فى غاية القبح ، لأن لفظ الآية لفظ الخير ومعناه الأمر . وتقديرها : وقال فى قول الانسان : « آمين » أى قاصدون نحوك . وهذا قبيح : لانه ليس من « أم » لانه لو كان كذلك لكانت الميم مشددة . وقال فى قوله تعالى : ( وان يأتوكم أسارى ) قال أبو عثمان : غرقى فى الذنوب .

وقال الواسطى : غرقى فى رؤية أفعالهم . وقال الجنيد : أسارى فى أسباب الدنيا تفدوهم الى قطع العلائق . وانما الآية على وجه الإنكار ، ومعناها : اذا أسرتموهم فديتموهم ، واذا حاربتموهم قتلتموهم . وهؤلاء قد فسروها على ما يوجب المدح . وقال فى قوله : ( ومن دخله كان آمنا ) أى من هواجس نفسه ، ووساوس الشيطان .

وهذا فى غاية القبح ، لأن لفظ الآية لفظ الخير ومعناه الأمر . وتقديرها : من دخل الحرم فأمنوه .

وهؤلاء قد فسروها على الخير ، ثم لا يصح لهم ، لانه كم من داخل الى الحرم ما أمن من الهواجس ولا الوساوس .

وذكر في قوله : ( ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ) قال أبو تراب : هي الدعوى الفاسدة .

وقال في قوله تعالى : ( وهم بها ) قال أبو بكر الوراق : الهمان لها ، ويوسف ما هم بها . وهذا خلاف لصريح القرآن .  
وقوله : ( ما هذا بشرا ) قال محمد بن علي : ما هذا بأهل أن يدعى الى المباشرة .

وقال في قوله : ( ولله المكر جميعا ) قال الحسن : لا مكر أبين فيه من مكر الحق بعباده ، حيث أوهمهم أن لهم سبيلا اليه بحال . أو للحدث اقتران مع القدم .

ومن تأمل معنى هذا علم أنه كفر محض ، لانه يشير الى أنه كالهزء واللعب . ولكن الحسين هذا هو العلاج . وهذا يليق بذاك .

وجميع الكتاب من هذا الجنس ، ولقد هممت أن أثبت منه ها هنا كثيرا ، فرأيت أن الزمان يضيق في كتابة شيء بين الكفر والخطأ والهديان . وهو من جنس ما حكينا عن الباطنية ، فمن أراد أن يعرف جنس ما في الكتاب فهذا نموذجه ، ومن أراد الزيادة فلينظر في ذلك الكتاب .

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٦ « ألف السلمى حقائق التفسير ، فأتى فيه بمصائب ، وتأويلات الباطنية ، نسأل الله العافية » وقال مرة أخرى عنه : « ليته لم يصنفه ، فانه تحريف وقرمطة . فدونك الكتاب فسترى العجب » .

وقد ذكر المترجمون للواحدى أن له كتباً في غير التفسير منها : شرح ديوان المتنبى . وهو مطبوع في برلين سنة ١٨٦١ م ، وكتاب الامثال ، وشرح أسماء الله الحسنى ، والدعوات ، والمغازى ، وتفسير أسماء النبی ، صلى الله عليه وسلم ، وكتاب الاعراب عن الاعراب .

كما ذكروا له كتباً أخرى في تفسير القرآن ، وهى التى نقصر عليها الحديث فى هذا فى الفصل التالى

## الواحدى المفسر

يعد الواحدى فى طليعة العلماء القلائل الذين أدركوا منذ شبابهم الباكر أن الاقتدار على تفسير القرآن لا يكون إلا بعد التّضلّع من علوم اللغة ، والتمكّن من أدبها ، والمعرفة بطرائق العرب فى كلامها ، ومنازعتها فى بيانها وتبيينها .

ومن أجل ذلك أقبل على تلك العلوم بحملى لا يطوف به وهن ، ودأب لا يعتريه كلال أو ملال ، واستشرف إلى الإلمام بما أنتجت قرائح الأجيال . وأتيح له أن يتعلم على طائفة من العلماء البارعين فى علومهم ، المقدرين لشرف رسالتهم ، والعاملين على القيام بها بكل ماأوتوا ، والذين لا يكتفون بنشر علومهم بين طلابهم ، وإنما يعنون بتخريجهم ، وتقويم أودهم ، وتعهد مواهبهم بالرعاية والعناية ، حتى تستحصد وتستغلف وتستوى قائمة على أصولها فى غدها المرتقب المأمول ، وهم حين يعملون ذلك يدركون أنهم يقومون بما افترض الله ورسوله عليهم من النصيحة والإحسان فى تثقيف جيل العلماء الذين سيخلفونهم ، ويضطلمون من بعدهم بأداء الرسالة حتى تتابع أجيال العلماء قوية مقتدرة على حمل أمانة التبليغ الذى أمر به رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ويظل العلم قويا فتيا ، متصل الحلقات ، متدارك الموجات ، فتحيا به الأمة ، وتكون بحق كما أرادها الله : خیر أمة أخرجت للناس ، بأمرها بالمعروف ونهیها عن المنکر ، وجمعها بین الإيمان الصریح ، والعلم الصحيح .

وفى مقدمة هؤلاء العلماء الذين سعد الواحدى بصحبتهم : أبو الفضل : أحمد بن محمد بن عبد الله السلهكى الصفار النيسابورى العروضى ( ٣٣٤ - ٥٤١٦ هـ ) وكان شيخ أهل الأدب فى عصره .

أنفق حياته فى مطالعة العلوم وتدريسها ، أخذ عن ثعلب ، وروى عن أبى منصور الأزهري كتاب تهذيب اللغة ، وكان شاعراً ناقداً لاذع النقد ، وكانت له اليد الطولى

في علم العروض حتى نسب إليه . وقد استمرت حجة الواحدى له عدة سنوات أنفق أيامها في اقتباس علمه ، وقرأ عليه ماشاء الله من كتب اللغة ودواوين الشعراء ، وهو الذى نصحه بالتفرغ للتفسير ، ودراسته على المفسر الكبير : أبى إسحاق الثعالبي .

ومنهم : أبو الحسن : على بن محمد بن إبراهيم ، الضرير ، القمُندُزى .

وهو نحوى محدث من أصحاب أبى عبد الله : محمد بن عبد الله الضبى النيسابورى ، المعروف بالحاكم . قرأ عليه كثير من الأئمة وتخرجوا به . وهو من المحتازين في علم القراءات .

ومنهم : أبو الحسن : عمران بن موسى المغربى المالكي ، المتوفى سنة ٤٣٠ عن خمس وستين سنة .

وهو فقيه ، أصولى ، نحوى ، رحل إلى بغداد سنة ٣٩٩ وأخذ عن أبى بكر الباقلانى .

ومنهم : أبو عثمان : سعيد بن محمد المقرئ الزعفرانى الحيرى المتوفى سنة ٤٢٧ وكان من الثقات الصالحين ، سمع بنيسابور والعراق والحجاز ، وكان مقصد القُصَّاد في القراءات .

ومنهم : أبو الحسن : على بن محمد بن عبيد الله الفارسى المتوفى سنة ٤٣١

ومنهم أبو إسحاق : أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعالبي ، المتوفى سنة ٤٢٧ وهو مفسر مقرئ واعظ أديب ، صنف كتباً منها كتاب « العرائس في قصص الأنبياء » ، ومنها — وهو أجملها — كتاب « الكشف والبيان عن تفسير القرآن » الذى استخرجه من زهاء مائة كتاب .

وللواحدى أساتذة كثيرون غير هؤلاء ، ولكنى اقتصرت عليهم هنا كما اقتصر هو عليهم في ترجمته لنفسه ؛ لأنهم هم الذين تفقوه وخرجوه ، ومكنوه من أسباب التأليف في تفسير القرآن .



وقد ألف الواحدى فى التفسير ثلاثة كتب هى : البسيط ، والوسيط ، والوجيز .  
وقد قدم للوسيط بمقدمة ضافية رائعة فيها كثير من الجدة والإبداع ، وفيها كثير  
من الأفكار والآراء التى تجدر دراستها فى إسهاب وإطناب لاسبيل إليهما فى هذا المقام .  
وقد أخبر فى هذه المقدمة أن نفسه كانت تحدثه منذ دهر بأن يعلق فقراً فى تفسير  
القرآن وإعرابه وعلل قراءته ، فى ورقات يصفر حجمها ، ويكثر غنمها ، وأن الأيام مطلته  
بصروفها على اختلاف صنوفها ، إلى أن شدد عليه الخناق قوم ممن لهم فى العلم سابقة ،  
فاستجاب لهم لتوفر دواعى أهل زمانه على الجهل ، وظهور رغباتهم عن العلم الذى  
فيه شرف الدين والدنيا وعز الآخرة والأولى . وأن هؤلاء شكوا إليه غلظ حجم  
المصنفات فى التفسير ، وأن الكتاب الواحد منها تستغرق كتابته العمر ، ويستنزف  
الروح سماعه وقراءته ، ثم لا يحظى صاحبه منه - بعد ذلك - بطائل تعظم عائده .

ثم قال : « إن طريق معرفة تفسير كلام الله تعلم النحو والأدب ، فإنهما عمدتاه ،  
وإحكام أصولهما ، وتتبع مناهج لغات العرب فيما يحويه من الاستعارات الباهرة ،  
والأمثال النادرة ، والتشبيهات البديعة ، والملاحن الغريبة ، والدلالة باللفظ اليسير على  
المعنى الكثير ، مما لا يوجد مثله فى سائر اللغات .

وأطنب فى التدليل على وجوب تعلم ذلك ، ثم قال : « ولئن استغنى علم عن الأدب  
فمن ضرورة التفسير وعلم القرآن : الأدب ، ومعرفة اللغة العربية . ولا تجد ذلك متأتياً  
لمن لم يتمرن عليها ، ولم يتدرب عليها » .

واستشهد بما روى عن مالك بن أنس أنه قال : « لا أوتى برجل غيـر عالم  
بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا » وعقب عليه بقوله : « وكيف  
يتأتى إن جهل لسان العرب أن يعرف تفسير كتاب جعل معجزة — فى فصاحة ألفاظه  
وبعد أغراضه — لسيد المرسلين ؟ وإن مثل من طالب ذلك مثل من شهد اليهجا  
بلاسلح ، ورام أن يصعد الهواء بلا جناح . ثم وإن طال تأمله مصنفات المفسرين ، وتبعه »

أقوال أهل التفسير من المتقدمين والمتأخرين ، فوقف على معانى ما أودعوه كتبهم ، وعرف ألفاظهم التى عبروا بها عن معانى القرآن — لم يكن إلا تابعا لهم فيما حكوه ، وعارفاً بمعانى قول مجاهد ومقاتل وقتادة والسدى وغيرهم ، دون معنى قول الله « وهذا قول دقيق ، ورأى وثيق ، ويمكن فيه فيما أرى السر الحقيقى فى تلك الكثرة السكائرة من كتب التفسير ، وقلة المفسرين الذين لا يخف وزنهم فى ميزان النقد العلمى . ثم تحدث الواحدى عن طبقات المصنفين ، وأبان أن التابعين لم يتصنعوا فى جمع ما جمعوا ، ولم يتكلموا فى تتبع الخبايا من الزوايا ، وأن أرباب المعانى اقتصروا على الاعراب . وأنه قل من المتأخرين — على اختلاف أغراضهم ومراتبهم — من تراه يعنى بسوق اللفظ على التفسير ، وإفراغه فى قوالب المعانى ؛ حتى يأتى به مستمّاً من غير ترجيح ، ومطرّداً من غير تحاذل .

ثم ترجم عن نفسه ، وأفصح عن مشاعره وخواطره فيما يعتقده فى نفسه وفيمن أخذ عنهم . وإنى أثقل قوله على ما فيه من طول ؛ لكثرة دلالاته ، وعظم غنائه فى فهم الواحدى ، والدلالة على عقله وفكره وثقافته وشخصيته ، وهو أبلغ فى الدلالة على ذلك وعلى غيره ، من كل كلام يقال عنه أنى كانت مكانة قائله من البيان .

قال الواحدى : « وأظننى لم آل جهداً فى إحكام أصول هذا العلم ، على حسب ما يليق بزماننا هذا ، وتسعه سنو عمرى — على قلة أعدادها — فقد وفق الله تعالى — وله الحمد — حتى اقتبست كل ما احتجت إليه فى هذا الباب من مظانه ، وأخذته من معادنه .

أما « اللغة » فقد درستهما على الشيخ « أبى الفضل : أحمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف العروضى » رحمه الله ، وكان قد خنق التسعين فى خدمة الأدب ، وأدرك للمشايخ الكبار ، وقرأ عليهم ، وروى عنهم : كأبى منصور الأزهرى ، روى عنه كتاب « التهذيب » وغيره من الكتب ، وأدرك أبى العباس العامرى ، وأبى التماسم الأسدى ،

وأبا نصر : طاهر بن محمد الوزيري ، وأبا الحسن الرُّحْبِي . وهؤلاء كانوا فرسان  
البلاغة ، وأئمة اللغة . وسمع أبا العباس الأعمّ ، وروى عنه . واستخلفه الأستاذ أبو بكر  
الجوارزمي على درسه عند غيبته . وله المصنفات السكبار ، والاستدراكات على النحول  
من علماء اللغة والنحو .

وكنيت قد لازمته سنين : أدخل عليه عند طلوع الشمس ، وأخرج لفروها .  
أسمع ، وأقرأ ، وأعلق ، واحفظ ، وأبحث ، وإذا كر أصحابه ما بين طرفي النهار .

وقرأت عليه الكثير من الدواوين ، وكتب اللغة . حتى عاتبني شيخى —  
رحمه الله يومًا من الأيام ، وقال : إنك لم تبق ديوانًا من الشعر إلا قضيت حقه . أما أنك  
أن تنفرغ لكتاب الله العزيز تقرأه على هذا الرجل الذي يأتيه البعداء من أقاصى البلاد ،  
وتتركه أنت على قرب ما بيننا من الجوار ؟ ! يعنى الأستاذ الإمام : أحمد بن محمد بن  
إبراهيم التلعكبي ، رحمه الله ، فقالت : يا أبت ، إنما أتدرج بهذا إلى ذلك الذى تريد .  
وإذا لم أحكم الأدب بجد وتعب ، لم أزم في غرض التفسير عن كتب . ثم لم أغب  
زيارته يومًا من الأيام ، إلى أن حال بيننا قدر الحمام .

وأما « النحو » فإني لما كنت في ميعة صباى وشرح شببتي ، وقَعْتُ إلى الشيخ :  
« أبى الحسن : على بن محمد الضير » رحمه الله ، وكان من أبرع أهل زمانه في لطائف  
النحو وغوامضه ، وأعلمهم بمضائق طرق العربية ودقائقها . ولعلمه تفرس في ،  
وتوسّم أثر الخير لدى ؛ فتجرد لتخريجي ، وصرف وكده إلى تأديبي ، ولم يدخر عني  
شيئًا من مكنون ما عنده ، حتى استأثرتني بأفلاذه ، وسعدت به أفضل ما ساعد تلميذ  
بأستاذه . وقرأت عليه جوامع النحو ، والتعريف ، والمعاني . وعلمت عنه قريبًا من  
مائة جزء في المسائل المشككة . وسمعت منه أكثر مصنفاته في النحو والعروض والعلل .  
وخصّني بكتابيه الكبير في علل القراءات للرتبة في كتاب الغاية لابن مهران ،  
رحمه الله .

ثم ورد علينا الشيخ الإمام : « أبو الحسن : عمران بن موسى المغربي ، المالكي »  
وكان واحد عصره وباقعة دهره في علل النحو . لم يلحق أحد ممن سمعنا شأوه  
في معرفة الإعراب . ولقد صحبته مدة إقامته عندنا حتى استنزفت غرر ما عنده .

وأما « القرآن ، وقراءات الأمصار ، واختيارات الأئمة » فإني اختلفت أولاً  
إلى الأستاذ « أبي القاسم : علي بن أحمد البستي » رحمه الله . وقرأت عليه القرآن ختمات  
كثيرة لا تحصى ، حتى قرأت عاياه أكثر طريقة الأستاذ أبي بكر : أحمد بن الحسين  
بن مهران ، رحمه الله .

ثم ذهبت إلى الإمامين : « أبي عثمان : سعيد بن محمد الحيرى ، و « أبي الحسن :  
علي بن محمد الفارسي » رحمهما الله . وكانا قد انتهت إليهما الرئاسة في هذا العلم ، وأشير  
إليهما بالأصابع ، في علو السن ، ورؤية المشايخ ، وكثرة التلاميذ ، وغزارة العلوم ،  
وارتفاع الأسانيد ، والوثوق فيها . فقرأت عليهما ، وأخذت من كل واحد منهما حظاً  
وافراً ، بعون الله وحسن توفيقه .

وقرأت على الأستاذ « سعيد » مصنفات « ابن مهران » وروى لنا كتب « أبي  
علي الفسوي » عنه . وقرأت عليه بلفظي كتاب « الزجاج » في المعاني ، روايته عن  
« ابن مقسم » عنه . وسمع بقراءتي الخلق الكثير .

ثم فرغت للأستاذ الإمام : « أبي إسحاق : أحمد بن محمد بن إبراهيم النعماني »  
رحمه الله ، وكان حبر العلماء ، بل بحرهم ، ونجم الفضلاء ، بل بدرهم ، وزين الأمة ،  
بل فخرهم ، وواحد الأمة ، بل صدرهم . وله التفسير الملقب بالكشف والبيان ، عن  
تفسير القرآن « الذي رُفِمت به المطايا في السهل والأوعار ، وسارت به الفلك في  
البحار ، وهبت هبوب الرياح في الأقطار :

دُفِست في كل بلدٍ هبوب هبوب الرياح في البر والبحر

وأصفت عليه كافة الأمة على اختلاف نجاتهم ، وأقرؤوا له بالفضيلة في تصنيفه

تالم يُسبق إلى مثله . فمن أدركه وصحبه ، علم أنه كان منقطع القرين . ومن لم يدركه فليُنظر في مصنفاته ، ليستدل بها على أنه كان بحراً لا يُنَزَف ، وغمراً لا يُسَبَر .

وقرأت عليه من مصنفاته أكثر من خمسمائة جزء ، وتفسيره الكبير ، وكتابه المعنون بالسكامل في علم القرآن ، وغيرها .

ولو أثبت « الشايخ » الذين أدركتهم واقتبست عنهم هذا العلم من مشايخ تيسابور وسائر البلاد التي وطئها — لطال الخطب ، ومَلَّ الناظر .

ثم وصف كتابه ، وشرح منهجه فيه ، وبين أنه لا سبيل إلى نهاية القول في تفسير القرآن وأنه لذلك قد اعتزم إردافه بكتاب آخر أنضج منه ، إن طال عمره ، وذلك قوله : « وقد استخرت الله العظيم في جمع كتاب أرجو أن عمدني الله فيه بتوفيقه وحسن تيسيره ، حتى أبرزه كالمعراج سحابة ، والزلال صفاءً تنه واطرّد حبابه ، يؤدي إلى المتأمل نضرة الكلم العذاب ، ورونق الذهب المذاب . سالكاً نهج الإعجاز في الإيجاز . . مشتملاً على ما قمت على غيري إهماله ، ونعيت عليه إغفاله . خالياً عما يكسب المستفيد ملالة ، ويتصور عند التصفح إطالة . لا يدع لمن تأمله حارة في صدره حتى يخرج من ظلمة الريب والتخمين ، إلى نور العلم ، وتلج اليقين .

هذا بعد أن يكون المتأمل مُرتاضاً في صنعة الأدب والنحو ، مهتدياً بطرق الحجاج قارحاً في سلوك المنهاج . فأما الجذع المزجى من المقتبسين ، والرّيض المكرّم من المبتدئين — فإنه مع هذا الكتاب كمزاولٍ غلقاً ضاع عنه المفتاح ، ومُتخبطٍ في ظلمات ليل خانه المصباح .

وأبتدىء في كل آية عند التفسير بقول ابن عباس ، ما وجدت له نصاً ، ثم بقول من هو قدوة في هذا العلم من الصحابة وأتباعهم ، مع التوفيق بين قولهم ولفظ الآية . فأما الأقوال الفاسدة ، والتفسير المرذول الذي لا يحتمله اللفظ ولا تساعده العبارة — فمالم أعبا به ، ولم أضع الوقت بذكره .

وذكرت وجوه القراءات السبع التي اجتمع عليها أهل الأمصار ، دون تسمية القراء .. وكلّ ينفق ممارزقه الله ، ويعمل على مقدار ماوقفه الله . ومتى يبلغ ضعف سعينا وقاصر جهدنا — نهاية ما لا يتناهى ؟ وهذا سهل بن عبد الله يقول : لو أعطى العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم — لم يبلغ نهاية ما أودع الله في آية من كتابه ؛ لأنه كلام الله ، وكلامه صفته ، وكما أن ليس لله نهاية ، فكذلك لا نهاية لفهم كلامه . وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله على قلبه . وكلام الله غير مخلوق ، ولا يبلغ إلى نهاية فهمه فهو مؤخذة مخلوقة .

ثم إن هذا الكتاب عجلة الوقت ، وقبسة العجلان ، وتذكرة يستصحبها للرء حينما حل وارتحل . وإن أنسى الأجل ، وأرخى الطول ، وأنظر في الليل والنهار ، حتى يتلفع بالشيب العذار — أرفقه بكتاب أنضجه بنار الروية ، وأردده على رأووق الفكرة وأضمنه عجائب ما كتبه ، ولطائف ما جمعه .

وقد اندفع الواحدى فى بسيطه هذا إلى أقصى حد بلغته قدرته كشاب يطالب المثالة بين الناس ، ويبتغى المسكانة بين أعلام المفسرين ، فأفرغ فيه كل ما حصّله ووعاه وتمثله وارضاء ، أو لحظه وارثاه من العلوم التي حذقها ، والفنون التي برع فيها . وكان النحو أغلب العلوم على عقله فاستاق من مسائله الدقاق ما استاق ، واجتلب من مشاكلة ما حلاله وراق . ولا عليه أن يأتي تفسيره للبسملة والفاخرة فى أربع وعشرين صفحة من الصناعات الكبيرة التي تشتمل كل واحدة منها على سبعة وعشرين سطرًا .

وقد خص البسملة من هذه الصناعات بسبع ، بدأها بقوله : « اختلفت عبارته النحويين فى تسمية هذه الباء الجارة : فسموها مرة حرف إصاق ، ومرة حرف استعانة ومرة حرف إضافة . وكل هذا صحيح من قولهم .. أما الإصاق .. وأما الاستعانة .. وأما إلخ ثم ذهب يبين لماذا قال بعض النحويين فى الباء والكاف واللام : إنهن زوائد ؟ ولماذا قال حذاق النحريين : إنها حروف إضافة ؟ ولماذا جرت ما تدخل عليه

من الأسماء؟ وما متعلق الباء في بسم؟ ولماذا حذفت الألف منها؟ ثم عرض لاشتقاق الاسم ومعناه عند البصريين والكوفيين. ثم عرض للفظ الجلالة: «الله» وبيان أصل الكلمة، وأن أصحاب سيبويه قد حكوا عنه قولين. ثم فصل الخلاف بين العلماء في كونه مشتقاً أو غير مشتق، وذكر اختلاف من قالوا إنه مشتق، وسمّاهم بأسمائهم مع ما استدلوا به على أقوالهم من أوابد الشعر، ثم ذكر معناه عند أهل اللغة وعلماء الكلام. ثم عرض للإمالة في إسم الله، وأنها جائزة في قياس العرب وذكر الدليل على جوازها ثم عرض لمعنى «الرحمن الرحيم» واختلاف المختلفين في أى الاسمين أشد مبالغة من الآخر.

وهكذا استغرق الواحدى سبع صحائف في تفسير «بسم الله الرحمن الرحيم».

وكان لازماً أن يطول عليه الأمد في إتمام الكتاب، وأن يضيق به ناسخوه وقارئوه قبل تمامه، وأن يطلبوا إليه النزول إلى الإنجاز مراعاة لأفهامهم، ومسايرة للزمن فسرعان ما لبي طلبهم وألف لهم كتاب: «الوجيز» الذى قال فيه بعد الحمد والصلاة والتسليم: «أما بعد، فإن لكل زمان نشوا، ولكل نشو علما، يتعاطونه على قدر همهم وأفهامهم ومددهم في العمر وأيامهم. وفيما ساف من الأيام وخلا من الشهور والأعوام — كانت الهمم إلى العلوم مصروفة، والرغبات عليها موقوفة، يتوفر عليها طالب المراتب في الدنيا، والراغبون في مثوبة العقبى. ثم لم تزل على سر الليالى تنغصص الهمم وتراجع؛ حتى عاد وابلها قطرة، ولم نشاهد مما كانت عليه ذرة، ذلك قضاء من الله تعالى مبهم، ووعد من الرسول محكم، بانتزاع العلم وقبضة. ثم روى بسنده عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال:

إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء كلما ذهب عالم ذهب بما معه حتى إذا لم يبق عالم أخذ الناس رؤساء جهالا، فستلوا فأفقوا بغير علم؛ فاضلوا وأضلوا» ثم عقب عليه بقوله: «صدق، صلى الله عليه وسلم».

فقد قبضت النحول ، وهلك الوعول . واقرض زمان العلم ، وخذت جمرته ، وهزمته كرة الجهل ، وعلت دولته ، ولم يبق إلا صُباة تتجرعها ، وأطمارٌ تجتأها ، ونقدَرُ عُمَا . . . فإني كنت قد ابتدأت بابداع كتاب في التفسير لم أسبق إلى مثله ، وطال على الأمر في ذلك لشرائط تقلدتها ، ومواجِبُ لحق النصيحة لكتاب الله تحملتها . ثم استعجلني - قبل إتمامه ، والتفصي عما لزم من عهدة إحكامه - نفر متقاصرو الرغبات ، منخفضو الدرجات ، أولو البضائع المزجاة ، إلى إيجاز كتاب في التفسير يقرب على من يتناوله ، ويسهل على من يتأمله ، من أوجز ما عمل في بابيه ، وأعظم عائدة على متَحَفِّظيه وأصحابه . وهذا كتاب أنا فيه نازل إلى درجة أهل زماننا تعجيلا لمنفعتهم ، وتحصيلا للمثوبة في إفادتهم بما تمنوه طويلا ، فلم يغن عنهم أحد فتيلًا . وتاركٌ ما سوى قول واحد معتمد لابن عباس . رحمة الله عليه ، أو من هو في مثل درجته ، كما يترجم عن اللفظ العويص بأسهل منه . وهذا حين أفتتحه فأقول :

### « سورة فاتحة الكتاب »

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ أى ابتدئوا وافتتحوا بحمد الله تيمنا وتبركا . و ﴿ اللَّهُ ﴾ اسم تفرد به البارئ سبحانه ، يجري في وصفه مجرى الأسماء الأعلام ، لا يعرف له اشتقاق . وقيل مغناه : ذو العبادة التي بها يقصد ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ صفتان لله تعالى ، معناها : ذو الرحمة . وهى إرادته الخير . ولا فرق بينهما ، نحو ندمان ونديم .

وبهذا النموذج يتضح الفرق بين « البسيط » و « الوجيز » .

وقد ذكر الواحدى في مقدمة كتاب الوسيط أنه ألف قبله مجموعات ثلاث : « معانى التفسير ، ومسند التفسير ، ومختصر التفسير . » ولم يشر أحد من ترجم له إلى هذه الجاميع الثلاثة ، ولم أر نقلا عنها أو إشارة إليها ، وأكبر ظنى أن مختصر التفسير هذا هو كتاب آخر غير كتاب الوجيز . وقد قال بعقب قوله هذا : « وقدما كنت أطالب



بإملاء كتاب تفسير وسيط ، ينحط عن درجة « البسيط » الذى تجر فيه أذبال  
« الأقوال » ، ويرتفع عن مرتبة « الوجيز » الذى افتصر فيه على الإقلال . والأيام تدفع  
فى صدر المطلوب بصورها : على اختلاف صنوفها . وسأخذ نفسى على فتورها ،  
وقرىحتى على قصورها - لما أرى من جفاء الزمان ، وخمول العلم وأهله ، وعلو أمر الجاهل  
على جهله - بتصنيف تفسير أعفیه من التطويل والإكثار ، وأسلمه من خلل  
الوجازة والاختصار ، وآتى به على النمط الأوسط ، والقصد الأفوم ، حسنة بين السيتين  
ومنزلة بين المنزلتين ، لا إقلال ولا إملال . ونعم المعين توفيق الله تعالى لإتمام ما نويت  
وتيسيره لإحكام ماله تصديت .

ثم ذكر بعد ذلك ما روى من فضائل سورة الفاتحة ، ونزولها ، وأتبعه القول فى  
آية التسمية ، ثم قال : « وأما التفسير : فإن المتعلق به الباء فى قوله : ﴿ بسم الله ﴾  
محذوف ، ويستغنى عن إظهاره ؛ لدلالة الحال عليه ، وهو معنى الابتداء ، كأنه قال :  
بدأت باسم الله ، أو أبدأ باسم الله . والحال تبين أنك مبتدئ ، فاستغنيت عن  
ذكره . وهى أداة تجر ما بعدها من الأسماء ، نحو : من ، وعن ، وفى .

وحذفت الألف من ﴿ بسم الله ﴾ لأنها وقعت فى موضع معروف لا يحل  
القارئ معناه ، فاستخف طرحتها . وأثبتت فى قوله : ﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾  
لأن هذا لا يكثر كثرة بسم الله . ألا ترى أنك تقول : « بسم الله » عند ابتداء كل  
شئ . ولا تحذف الألف إذا أضيف الاسم إلى غير الله ، ولا مع غير الباء من الحروف .  
فتقول : لاسم الله حلاوة فى القلوب . وليس اسم كاسم الله ، فتثبت الألف مع اللام  
والكاف . هذا فى سقوطها فى الكتابة . وأما سقوطها فى اللفظ فلائها للوصل ، وقد  
استغنى عنها بالباء . وعند « البصريين » : أن « الاسم » مشتق من السمو ، لأنه يعلو  
المسمى . فالاسم ما علا وظهر ، فصار علماً للدلالة على ما تحته من المعنى . وعند  
« الكوفيين » : « الاسم » مشتق من الوسم والسمه ، وهى العلامة . ومن ههنا

قال أبو العباس ثعلب : الاسم سمة يوضع على الشيء يعرف به .

والصحيح ما قال أهل البصرة ؛ لأنه لو كان مشتقاً من الوسم لقالوا في تصغيره : وسيم ، كما قالوا : وُعَيْدَة وُوصِيلَة ، في تصغير : عُدَة . وصلة . فلما قالوا : « سَمَى » ظهر أنه من السمو لا من السمة .

وأما « الله » فإن كثيراً من العلماء ذهبوا إلى أن هذا الاسم ليس بمشتق ، وأنه اسم تفرد به البارئ ، سبحانه وتعالى ، يجري في وصفه مجرى الأسماء الأعلام ، لا يشركه فيه أحد . قال الله تعالى : ﴿ هل تعلم له سمياً ﴾ ؟ أى هل تعلم أحداً يسمى الله غيره ؟ وهذا القول يحكى عن الخليل بن أحمد وابن كيسان ، وهو اختيار أبى بكر القفال الشاشى . والأكثرون ذهبوا إلى أنه مشتق من قولهم : أَلَهَ الْأَهَةَ ، أى عُبِدَ عبادته . وكان ابن عباس يقرأ : ﴿ ويذكر وإِلَآهَتَكَ ﴾ قال : معناه : عِبَادَتَكَ . ويقال : تَأَلَّه الرجل : إِذَا نَسَكَ ، قال رؤبة :

سَبَّحَنَ وَأَسْتَرْجَمَنَ مِنْ تَأَلَّه

ومعناه : المستحق للعبادة . وذو العبادة الذى إليه تَوَجَّه العبادة ، وبها يُقْعَد .

وقال أبو الهيثم الرازى : « الله » أصله « إله » قال الله تعالى : ﴿ وما كان معه من إله ، إِذَا لَذَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ﴾ ولا يكون إلهاً حتى يكون لعباده خالقاً ورازقاً ومديراً ، وعليه مقتدراً . فمن لم يكن كذلك فليس بإله ، وإن عُبِدَ عُبْدَ ظُلماً ، بل هو مخلوق مُتَعَبَّدٌ . قال : وأصل « إله » : « وَلَاَه » فقلبت الواو همزة ، كما قالوا : للوِشَاح : إِشَاح ، وللوَجَاج : إِجَاج . ومعنى « وَلَاَه » : أن الخلق يَوَلُّونَ إلهه فى حوائجهم ويضرعون فيما ينوبهم ويفزعون إليه فى كل ما يصيبهم ، كما يَوَلُّه كل طفل إلى أمه .

قوله : ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ قال الليث : هما اسمان إشتقاقهما من الرحمة . وقال أبو عبيدة : هما صفتان لله ، معناه : ذو الرحمة . ورحمة الله : إرادته الخير والنعمة .

والإحسان إلى من رحمه . والرحمن عند قوم أشد مبالغة من الرحيم ، كالعلام من  
العليم . ولهذا قيل : رحمن الدنيا ورحيم الآخرة ، لأن رحمته في الدنيا عمت المؤمنين  
والكافر والبر والفاجر . ورحمته في الآخرة اختصت بالمؤمنين . وقال آخرون :  
إنهما بمعنى واحد ، كندمان ونديم ، ولهفان ولهيف . وجمع بينهما للتأكيد ، كقولهم  
فلان جاد مجد .

ومن هذا العرض لأقوال الواحدى فى آية التسمية فى تفاسيره الثلاثة - يتضح أن  
« الوسيط » خيرها وأنفعها وأجدرها بالإحياء ، ومن ثم أردت - والمشئنة لله - أن  
يكون الكتاب - التالى لأسباب نزول القرآن .

وقد ألف الواحدى كتاباً رابعاً فى القرآن ، وهو كتاب : « مقاتل القرآن »  
ولست أعرف عنه شيئاً إلا أنه كان موجوداً حتى نهاية القرن الثامن ، وآية ذلك أن  
ابن رجب الحنبلى ( ٧٣٦ - ٧٩٥ ) قد نقل منه فى كتابه لطائف المعارف ص ٣٥٨  
ونص ما نقله : « روى الواحدى فى كتاب مقاتل القرآن بإسناد له : أن رجلاً من أشرف  
أهل البصرة كان منحدراً إليها فى سفينة ، ومعه جارية له ، فشرب يوماً وغنته جارية  
بعود لها ، وكان معهم فى السفينة فقير صالح ، فقال له : يافتى ، تحسن مثل هذا ؟  
قال : أحسن ما هو أحسن منه . وكان الفقير حسن الصوت . فاستفتح وقرأ : ﴿ قل :  
متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ، ولا تظالمون فتىلاً . أينما تكونوا يدرككم  
الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة ﴾ فرمى الرجل ما بيده من الشراب فى الماء ، وقال :  
أشهد أن هذا أحسن مما سمعت ، فهل غير هذا ؟ قال : نعم ، فتلا عليه : ﴿ وقل الحق  
من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم  
سرادقها ﴾ الآية . فوقع فى قلبه موقعاً ، ورمى بالشراب فى الماء ، وكسر العود ،  
ثم قال : يافتى ، هل هاهنا فرج ؟ قال : نعم ﴿ قل : يا عبادى الذين أسرفوا على  
أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً ، إنه هو الغفور الرحيم ﴾  
فصاح صيحة عظيمة ، فنظروا إليه فإذا هو قد مات ، رحمه الله . »

والكتاب الخامس: هو كتاب: «نفي التحريف عن القرآن الشريف» ولا أعلم من أمر وجوده شيئاً.

والكتاب السادس: هو «أسباب نزول القرآن»

وقد قال الواحدى فى مقدمته: إن علوم القرآن غزيرة وضروبها جمة كثيرة، يقصر عنها القول وإن كان بالغاً، ويتقلص عنها ذيله وإن كان سابغاً، وأنه سبقت له مجموعات تشتمل على أكثر هذه العلوم، وتنطوى على غررها، وفيها مقنع وبلاغ، وهى تغنى قارئها عن جميع المصنفات. ولكنه تبين فى أبناء عصره ومصره الرغبة عن علوم القرآن فرأى أن يؤلف هذا الكتاب فى بيان أسباب نزول القرآن «إذ هى أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. ولا يحل القول فى أسباب نزول الكتاب، إلا بالرواية والسمع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدوا فى الطلاب».

ثم ذكر أن الشرع قد ورد بالوعيد للجاهل ذى العثار فى هذا العلم بالنار، واستدل على ذلك بالحديث وقال: إن الساف كانوا فى أبعد غايات الاحتراز عن القول فى نزول الآيات، وقال بعقب دليله على قوله: «وأما اليوم فكل أحد يخترع شيئاً، ويختلق إفكاً وكذباً، ملتقياً زمامه إلى الجهالة، غير مفكر فى الوعيد للجاهل بسبب نزول الآية. وذلك الذى حدا بى إلى إملاء هذا الكتاب، الجامع للأسباب، لينتهى إليه طالبوا هذا الشأن، والمتكلمون فى نزول هذا القرآن؛ فيعرفوا الصديق، ويستغفروا به عن التمويه والكذب. ثم رأى أنه لابد من القول أولاً فى مبادئ الوحي. وكيفية نزوله على الرسول، وبيان تلك الأحوال على طريق الإجمال، فعتد فصلين، قدمهما بين يدى الكتاب، أولهما فى بيان أول ما نزل من القرآن، وثانيهما فى آخر ما نزل منه. ثم شرع يفصل القول فى سبب نزول كل آية روى لها سبب.

وأجرى قوله في ذلك على ترتيب السور في المصحف ، بعد قوله في آية التسمية ويأتى نزولها ، فالقول الأول في سورة الفاتحة ، والثانى في سورة البقرة ، وهكذا .

وقد ينص على مكان نزول السورة في صدر حديثه عنها ، ثم يورد بسنده الحديث والأثر في سبب نزول الآية ، وإن كان فيها خلاف فصله وذكر الروايات المختلفة وقد ينص على أن هذا الحديث أو ذلك ، أخرجه البخارى أو مسلم ، أوهما معاً وإن كان فى مستدرک الحاكم نسبه إليه ، وقد يأتى بما يروى غير مسند ، فيقول قال الحسن والشعبى والقرطبى ، أو يقول وروى ، أو قال المفسرون .

وأنا فى كل ذلك مصاحب له أخرج الأحاديث ، وأدل على مواطن أقوال من ذكرهم ، وأعين أسماء من أبهم ، وأذكر موضوع أقوال المفسرين فى أمهات كتب التفسير ؛ ليكون قارئ المصنف على ثقة مما يقرأ ، وبصيرة من فقه ما يرد عليه ، وليسهل عليه سبيل الاستزادة إن ابتغى إليها سبيلاً .

ولقد ظل كتاب الواحدى هذا عمدة الباحثين والدارسين منذ تأليفه إلى يوم الناس هذا ، وظفر بالمجد والخلود دون من سبقه ، ودون من أتى بعده ممن أراد اللحاق به فلم يشق له غباراً .

وأول عالم أفرد أسباب النزول بالتأليف : هو على بن المدينى المتوفى ٢٣٤ هـ . ولكن كتابه لم يصل إلينا ، ثم تبعه جماعة منهم :

أبو المطرف : عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس القرطبى ( ٣٤٨ - ٤٠٢ هـ ) الذى بيعت كتبه بعد موته بأربعين ألف دينار . فقد ألف كتاباً أسماه « القصص والأسباب التى نزل من أجلها القرآن »

ثم ألف أبو الفرج بن الجوزى ( ٥٠٨ - ٥٩٧ ) كتابه : « أسباب نزول القرآن » ثم ألف ابن حجر العسقلانى ( ٧٧٣ - ٨٥٢ ) كتابه الذى سماه « العجائب فى بيان

الأسباب» وقال السيوطى فى الإتيان ١/٤٨ : إنه « مات عنه مسودة فلم تقف عليه كاملا » وإنى أنقل عنه هاهنا هذا النص الطويل ؛ لأهميته فى التعريف بكتب التفسير فى دقة وإيجاز . وهو كلام خير قدير ، تدرس بكتب التفسير والحديث ، فقال فيها ما قال عن علم وبينه ، وما رأيت أحدا قال مثل قوله ، ولذا رأيت نقله ليذيع وينتشر . ويعم النفع به .

قال ابن حجر ، « الذين اعتنوا بجمع التفسير المسند من طبقة الأئمة الستة : أبو جعفر : محمد بن جرير الطبرى . ويليهِ : أبو بكر : محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى . وأبو محمد : عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى . ومن طبقة شيوخهم عبد ابن حميد الكشى . فهذه التفاسير الأربعة قل أن يشذ عنها شيء من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة ، والمقطوع عن التابعين . وقد أضاف الطبرى إلى النقل المستوعب أشياء لم يشاركه فيها ، كاستيعاب القراءات والإعراب ، والكلام فى أكثر الآيات على المعانى ، والتصدى لترجيح بعض الأقوال على بعض . وكل من صنف بعده لم يجتمع له ما يجتمع فيه ؛ لأنه فى هذه الأمور فى مرتبة متقاربة ، وغيره يغلب عليه فن من الفنون فيمتاز فيه ، ويقتصر فى غيره .

والذين اشتهر عنهم القول فى ذلك من « التابعين » أصحاب « ابن عباس » وفيهم ثقات وضعفاء . فمن « الثقات » : « مجاهد » و « ابن جبير » ويروى التفسير عنه من طريق ابن أبى نجيح ، عن مجاهد . والطريق إلى ابن أبى نجيح قوية . ومنهم : « عكرمة » ويروى التفسير عنه من طريق الحسن بن واقد ، عن يزيد النحوى ، عنه . ومن طريق محمد بن إسحاق ، عن محمد بن أبى محمد ، مولى زيد بن ثابت ، عن عكرمة ، أو سعيد ابن جبير — هكذا بالشك — ولا يضر ؛ لكونه عن ثقة . ومن : طريق معاوية بن صالح ، عن على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس . و « على » ثقة ، ولم يلق ابن عباس ، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه . فإذ لك كان البخارى وأبو حاتم وغيرهما يعتمدون

على هذه « النسخة » .

ومن طريق ابن جريج ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس لكن فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران ، وما عدا ذلك يكون عطاء هو : الخراساني ، وهو لم يسمع من ابن عباس ؛ فيكون منقطعاً . إلا إن صرح ابن جريج بأنه عطاء ابن أبي رباح . ومن روايات « الضعفاء عن ابن عباس » : التفسير المنسوب لأبي النصر محمد ابن السائب الكلبي ؛ فانه يرويه عن أبي صالح - وهو : مولى أم هانئ - عن ابن عباس و « الكلبي » اتهموه بالكذب . وقد مرض قتال لأصحابه في مرضه : كل شيء حدثكم عن أبي صالح - كذب .

ومع ضعف الكلبي قد روى عنه تفسيره - مثله ، أو أشد ضعفاً ، وهو : « محمد بن مروان السدي الصغير » ورواه عن محمد بن مروان ، مثله ، أو أشد ضعفاً ، وهو « صالح ابن محمد الترمذي » .

ومن روى التفسير عن « الكلبي » من « الثقات » : سفيان الثوري ، ومحمد بن فضيل بن غزوان .

ومن « الضعفاء من قبل الحفظ » حبان - بكسر المهملة ، وتثنية الواو - وهو ابن علي العنزي - بفتح المهملة ، والنون ، بعدها زاي منقوطة .

ومنهم : « جوير بن سعيد » وهو واه ، روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم . وهو صدوق عن ابن عباس ، ولم يسمع منه شيئاً .

ومن روى التفسير عن « الضحاك » علي بن الحكم وهو ثقة ، وعلي بن سليمان . وهو صدوق . وأبو روق : عطية بن الحارث . وهو لا بأس به .

ومنهم « عثمان بن عطاء الخراساني » يروي التفسير عن أبيه ، عن ابن عباس . ولم يسمع أبوه من ابن عباس .

ومنهم : « إسماعيل بن عبد الرحمن السدي » بضم المهملة ، وتشديد الدال - وهو كوفي صدوق ، لكنه جمع التفسير من طرق منها : عن أبي صالح ، عن ابن عباس . وعن مرة بن شراحيل ، عن ابن مسعود ، وعن ناس من الصحابة ، وغيرهم . وخط

روايات الجميع فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف . ولم يلق السدى من الصحابة إلا أنس .  
ابن مالك . وربما التبس بالسدى الصغير الذى تقدم ذكره .

ومنهم : « إبراهيم بن الحكم بن أبان العذنى » وهو ضعيف ، يروى التفسير عن  
أبيه ، عن عكرمة . وإنما ضعفوه لأنه وصل كثيراً من الأحاديث بذكر ابن عباس .  
وقد روى تفسيره : عبد بن حميد .

ومنهم : « إسماعيل بن زياد الشامى . وهو ضعيف ، جمع تفسيراً كبيراً فيه الصحيح  
والسقيم . وهو فى عصر أتباع التابعين .

ومنهم : « عطاء بن دينار » وفيه لين . يروى التفسير عن سعيد بن جبير ، عن  
ابن عباس . وهو تفسير رواه عنه ابن لهيعة . وهو ضعيف .

ومن تفاسير التابعين « ما يروى عن « قتادة » وهو طرق :  
منها رواية عبد الرزاق عن معمر ، عنه .

ورواية آدم بن أبى إياس وغيره ، عن شيبان عنه .

ورواية يزيد بن زريع ، عن سعيد بن أبى عروبة .

ومن « تفاسيرهم » تفسير الربيع بن أنس ، عن أبى العالية ، واسمه رفيع - بالتصغير -  
الرياحى - بالثناة التحتية ، والحاء المهملة - وبعضهم لا يسمى فوق الربيع أحداً : وهو  
يروى من طرق :

منها رواية : أبى عبيد الله بن أبى جعفر الرازى ، عن أبيه ، عنه .

ومنهم « تفسير مقاتل بن حبان » من طريق : محمد بن مزاحم بن بكير بن معروف .

عنه . و « مقاتل » هذا صدوق . وهو غير « مقاتل بن سليمان » الآتى ذكره .

ومن « تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم » : « تفسير زيد بن أسلم » ، من رواية ابنه .

عبد الرحمن ، عنه . وهى « نسخة » كبيرة ، يروىها ابن وهب ، وغيره ، عن عبد الرحمن .

عن أبيه . وعن غير أبيه . وفيه أشياء كثيرة لا يسند لها أحد و « عبد الرحمن » من

الضعفاء ، و « أبوه » من الثقات .



ومنها : « تفسير مقاتل بن سليمان » وقد نسبوه إلى الكذب . وقال « الشافعي »  
مقاتل قاتله الله . وإنما قال الشافعي فيه ذلك لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم .

وروى تفسير مقاتل هذا ، عنه : أبو عصمة : نوح بن أبي مريم ، الجامع ، وقد  
نسبوه إلى الكذب .

ورواه أيضاً عن مقاتل : الحكم بن هذيل . وهو ضعيف ، لكنه أصاح حالاً من  
من أبي عصمة .

ومنها « تفسير يحيى بن سلام المغربي » وهو كبير في نحو ستة أسفار . أكثر فيه  
النقل عن التابعين وغيرهم . وهو ابن الحديث . وفيما يرويه مناكير كثيرة . وشيوخه  
مثل سعيد بن أبي عروبة ومالك والثوري .

ويقرب منه : « تفسير سنيد » بمهملة ، ونون مصغراً . واسمه : الحسين بن داود  
وهو من طبقة شيوخ الأئمة الستة . يروى عن حجاج بن محمد الميصبي ، كثيراً ،  
وعن أنظاره . وفيه لين . وتفسيره نحو « تفسير يحيى بن سلام » وقد أكثر ابن جريج  
التخريج منه .

و « من التفسير الواهية » لوهاة رواها : « التفسير الذي جمعه موسى بن عبد الرحمن  
الثقفي ، الصنعاني » وهو قدر مجلدين ، يسنده إلى ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس .  
وقد نسب ابن حبان موسى هذا إلى وضع الحديث . ورواه عن موسى : « عبد الغني  
ابن سعيد الثقفي . وهو ضعيف .

\* \* \*

وقد يوجد كثير من « أسباب النزول » في كتب « المغازي » : فما كان منها من  
رواية : معتمر بن سليمان ، عن أبيه . أ. من رواية : إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة ، عن  
عمه : موسى بن عقبة - فهو أصلح مما فيها من كتاب محمد بن إسحاق . وما كان من  
رواية ابن إسحاق « أمثل مما حفظ فيها من رواية الواقدي » .

\* \* \*

وقد اختصر أسباب نزول القرآن للواحدى : إبراهيم بن عمر الجعبرى ( ٦٢٠ -

٧٣٢ هـ) ومنه نسخة بدارالكتب المصرية وهو مختصر لا وزن له؛ لإحجافه في الاختصار . وقد اختصره السيوطي ، ولكنه حاول أن ينفي عنه صفة الاختصار في كليته التي قدم بها كتابه ، وذلك قوله : « وبعد : فهذا كتاب سميته لباب النقول في أسباب النزول . لخصته من جوامع الحديث والأصول ، وحررته من تفسير أهل النقول » .

وقال بعد ذلك في التنبيه الثالث ص ٦ : « أشهر كتاب في هذا الفن الآن كتاب الواحدى . وكتابى هذا يتميز عليه بأمور : أحدها الاختصار . ثانيها الجمع الكثير فقد حوى زيادات كثيرة على ما ذكره الواحدى ، وقد ميزتها بصورة : ك رمزاً عليها ثالثها : عزوه كل حديث إلى من خرجه من أصحاب الكتب المعتبرة .. وأما الواحدى فتارة يورد الحديث بإسناده ، وفيه مع التطويل عدم العلم بمخرج الحديث ، فلا شك أن عزوه إلى أحد الكتب المذكورة أولى من عزوه إلى تخريج الواحدى ، لشهرتها واعتمادها ، وركون الأنفس إليها . وتارة يورده مقطوعاً ، فلا يدري : هل له إسناد أولاً ؟ رابعها تمييز الصحيح من غيره ، والمقبول من المردود . خامسها : الجمع بين الروايات المتعددة سادسها : تنحية ما ليس من أسباب النزول »

ولست أسلم للسيوطى عييه الواحدى بالتطويل في إيراد الحديث بإسناده ؛ فذكر الإسناد منقبة ، وتركه مثلبة لاشك فيها ، ولا سيما في مثل هذا الموضوع الذى كثرت فيه الروايات المدخولة ، ولن يستطيع قارئ الكتاب أن يميز الصحيح من غيره إلا إذا كان السند أمامه ، وذلك في غير الأحاديث المخرجة من الصحاح .

وليس بصحيح ما زعمه السيوطى من امتياز به تمييز الصحيح من غيره ، والمقبول من المردود ؛ فهو لم بفعل ذلك إلا قليلاً ، بل لم يميز ذلك في الزيادات التى أتى بها .

وأول حديث زاده على الواحدى ص ٨ فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ قال : « أخرج ابن جرير من طريق السدى الكبير ، عن أبى مالك وأبى صالح ،

عن ابن عباس ، وعن مرة ، عن ابن مسعود ، وناس من الصحابة ، قالوا ؛ كان رجلان من المنافقين من أهل المدينة هربا من رسول الله إلى المشركين ، فأصابهما هذا المطر الذى ذكر الله فيه رعد شديد وصواعق وبرق . . . » إلى آخره . ولم يعقب عليه السيوطى بأية كلمة ، فى حين أنه حديث غير صحيح . وهذا الحكم لم أقله من تلقاء نفسى بعد تنقيبى وبحثى ، ولم أنقله عن عالم علمته لم يقع علمه إلى السيوطى وإنما هو حكم الطبرى نفسه راوى الحديث فى تفسيره ١ / ٣٤٧ والمعقب عليه بقوله ص ٣٥٤ « وقد ذكرنا الخبر الذى روى عن ابن مسعود وابن عباس أنهم ما كانا يقولان : إن المنافقين كانوا إذا حضروا مجلس رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، أدخلوا أصابعهم فى آذانهم قرآ من كلام رسول الله أن ينزل فيهم ؛ أو يذكروا بشيء فيقتلوا ؛ فإن كان ذلك صحيحا - ولست أعلمه صحيحا ، إذ كنت بإسناده مرتابا . . »

والحديث الثانى الذى زاده السيوطى على الواحدى فى الصنعة ننسها فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ اللَّهُ لَا يُسْجِدُ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا ﴾ قال : « أخرج ابن جرير عن السدى بأسانيد : لما ضرب الله هذين المثالين المنافقين . . . الخ ولم يعقب بشيء والقول فى هذا الحديث كالتقول فى سابقه ؛ لأن إسنادهما واحد ، وذلك غير بين فيما نقل السيوطى هنا ، ولكنه بين فى تفسير الطبرى ١ / ٣٩٨ « عن السدى فى خبر ذكره ، عن أبى مالك ، وعن أبى صالح ، عن ابن عباس . وعن مروة عن ابن مسعود ، وعن ناس من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : لما ضرب الله هذين المثالين للمنافقين . . الخ »

وقد سبق فما نقلت عن كتاب « العجايب فى بيان الأسباب » لابن حجر قوله عن السدى : إنه كوفى صدوق . ولكنه جمع التفسير من طرق . . وخاط روايات الجميع ، فلم تتميز روايات الثقة من الضعيف . . »

وفى سبب نزول قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ﴾ زاد حديثنا

أخرجه ابن أبي حاتم والعدني في مسنده من طريق ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، قال : قال  
سلمان : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل دين ... » .

وليس السند أمانة حتى أستطيع تتبع رجاله لأعرف أحوالهم . ثم أخرج عن  
الواحدى حديثاً ص ١٠ ، ولم يعاق عليه . ثم أخرج عن ابن جرير وابن أبي حاتم ،  
عن السدى حديثاً دون تعليق . والحديثان منقطعان ، كما في هامش تفسير الطبرى  
١٥٤ ، ١٥٥ / ٢ .

من ذلك ، ومن غيره ، وهو كثير جداً ، يتبين أن السيوطى قد هَوَّلَ وطوَّل ،  
واستجلب لنفسه من الفخار ما ليس له ؛ ليقع في روع القارىء أنه أعلم من الواحدى ،  
وأن كتابه أجل وأوفى ، وأبدع وأتقى . وتلك شنشنة نعرفها من السيوطى الذى دأب  
على الإغارة على كتب السابقين ، ثم يدعى فى كل كتاب يستلبه أنه أحسن من كتاب  
من سبقه ، وأنه فوق هؤلاء الذين اجتاحت كتبهم ، واستاق رسائلهم ، وأن كتبه  
ورسائله تلك تعلو كتبهم ورسائلهم ، وأنها أدخلت فى باب العلم ، وأقعدت فى بابه السمو ،  
وأجمع لشوارد المسائل ، وأنه لكل ذلك هو المجتهد المطلق ، والمخترع المبدع . ولم لا ،  
أليس هو الذى صنع الإتقان من البرهان ؟ ...

أليس هو الذى احتجج لنفسه « مع الأدلة و » الإغراب فى جدل الإغراب » لابن  
الأنبارى ، وأخرجهما باسم « الاقتراح فى علم أصول النحو » - وقال فى مقدمته :  
« هذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبني ، لم تسمح  
قريحته بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منوله ، فى علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى  
تهذيبه ، وهو أصول النحو ... » ثم تواضع فقال : واعلم أنى قد استمددت فى هذا  
الكتاب كثيراً من الخصائص لابن جني ؛ فإنه وضعه فى هذا المعنى ، وسماه أصول  
النحو . لكن أكثره خارج عن هذا المعنى ، وليس مرتباً ، وفيه الغث والسمين ،

والاستطرادات . فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشفها، وأوضحها، معزواً إليه، وضمت إليه نقائس آخر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية وأصول الفقه، وبدائع استخراجها بفكرى، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه» ثم بعد تمامه رأيت الكمال ابن الأنباري قال في كتابه نزهة الألبا في طبقات الأدبا: «علوم الأدب ثمانية .. وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو على حد أصول الفقه» ثم يقول السيوطي في بسالة نادرة «فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق إليه أحد، ولم يعرج في واحد منهما عليه» ثم خرج بالنتيجة الحتمية وهي أن مقام كتابه أعلى ونصابه أجل وأسنى!!! على نحو ما فعل مع الواحدى في أسباب النزول، ولم يكتف بتفضيل كتابه على كتابه، بل قال: إنه أحسن من كل كتاب في باب، وذلك قوله في الإتيان ٤٨/١ «ومن أشهرها كتاب الواحدى، على ما فيه من إعواز. وقد ألفت فيه كتاباً موجزاً محرراً، لم يؤلف مثله في هذا النوع، سميته لباب النقول في أسباب النزول».

ولست أرتاب في أن أهم ما يعوز كتاب الواحدى هو تخرج الأحاديث التي لم يخرجها ولا سيما تلك التي انفرد بروايتها عن أستاذه الثعلبي، والتي لم يستطع السيوطى تخريجها من كتاب، فاكتمى بقوله: «وأخرج الواحدى، أو الثعلبي، أو هما معاً».

وحقيقة الأمر أن الواحدى كان قليل البضاعة من الحديث كأستاذه الثعلبي، وقد قم عليهما العلماء بإخراجها أشياء قد رويت عن «سلسلة الكذب» وهي رواية السدى الصغير. كما نهوا على خطئهما في رواية ذلك الحديث الطويل في فضائل القرآن في تفسيريهما؛ لأنه حديث موضوع، وضعه القاضي أبو عصمة الجامع: نوح بن أبي مريم المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائة، وهو ممن لا يجوز الاحتجاج به بحال - كما قال ابن حبان لأنه يقلب الأسانيد، ويروى عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات. قيل لأبي عصمة:

من أين لك : عن عكرمة ، عن ابن عباس ، في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟ فقال : إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا ببقعه .  
أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق ، فوضعت هذا الحديث حسبة !!

ويقتضينا الإنصاف أن نقول : إن الواحدى والثنائي لم ينفردا برواية الأحاديث الغريبة المريبة ؛ فقد شاركهما جمهرة المفسرين - وانفرد السيوطى بالإمامة فى ذلك ، وأتى بما لم يأت به الأوائل والأواخر ، وكمن آلاف الأحاديث الضعيفة والموضوعة .  
شعن بها كتيبه ، وحسبه أنه مؤلف الجامع الكبير والدر المنثور . وإن فى أشهر كتيبه وهو الإنقان أحاديث كثيرة استغلها أعداء الاسلام فى الطعن على القرآن .

والمشكلة فى حقيقة أمرها أكبر من الواحدى والسيوطى ، بل ومن كل المفسرين ؛ لأن الأحاديث المدخولة كثيرة ، وهى تشبه غابة لقاء شجرها ، مترامية الأرجاء لا يقوى على الضرب فيها إلا أولو العزم من العلماء ، وأين العلماء ؟

ومن أعجب العجب أن يكون الباذرون بذور تلك الغابة طائفة من أعلام العلماء العاميين ، الذين لامعوا فى علمهم ، ولا مطعن فى دينهم ، ولاملأهم فى صدق جهادهم فيما عاهدوا الله عليه من نصره الاسلام ، والذب عن حديث الرسول ، وإنفاق الأعمار فى شبه بين المسلمين ، وحفظه من تحريف الجاهلين ، وتأويل الفالين ، وانتحال المبطلين . ولكنهم أتوا من قبل رأى ارتأود ، ومذهب ذهبوا إليه - وهم بشر يخطئون ويصيبون - فقد قالوا : بالتشدد فى رواية أحاديث الحلال والحرام ، والتساهل فى أحاديث فضائل الأعمال .

وكان تساهلهم ذلك المنفذ الذى نفذ منه الوضاعون على اختلاف أغراضهم ، والمزلق الذى زلقت فيه عقول البله المغفلين من الحديثين الذين استجازوا الوضع للترغيب والترهيب احتساباً بالثواب بزعمهم ، فأضروا بأنفسهم ودينهم ، وأوقعونا فى مضلة عمياء ، لا نكاد نتهدى فيها لوجه الحق ، ولا نستطيع أن نميز بين الحديث الثابت والحديث المنحول إلا بشق الأنفس .  
ولست أدري كيف ذهب عن هؤلاء الأعلام أن قولهم هذا قول عظيم يحمل فى

في أطوائه تنسكبهم عن السبيل السوى في أداء مهمتهم ، وتفثتهم من القيام برسالتهم .  
التي انتدبوا أنفسهم لها ، وهى إقامتهم الوزن بالقسط بين ما قاله الرسول ، حقاً ، ومانسب  
إليه مئينا . سواء أكان ذلك قولاً يتعلق بالحلال والحرام ، أم كان قولاً يتعلق بالفضائل  
أو بغيرها من صفات الأمور .

ومن عجب أن يصير قولهم ذلك سنة متبعة ، ومنهجاً ينتهجه المؤلفون في كل  
عصر ومصر . ومن أقدم من انتهجه وسجل على نفسه ذلك الانتهاج الحاكم في المستدرك  
فقد قال ٤٩٠/١ « وأنا بمشينة الله ، أجرى الأخبار التي سقطت على الشيخين ، في كتاب  
الدعوات - على مذهب أبى سعيد : عبد الرحمن بن مهدي في قبولها ؛ فإنى سمعت  
أبا زكريا : يحيى بن محمد العنبري يقول : إذا روينا عن النبي ، صلى الله عليه وسلم ،  
في الحلال والحرام ، والأحكام - شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال . وإذا روينا في  
فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات - تساهلنا في الأسانيد » .

وعفا الله عن ابن مهدي ومن لف لقه في ذلك المذهب الذي فتح علينا أبواب الشر : شر  
الوضع على النبي ، وتقويله ما لم يقل . ونسأل الله أن يهبنا من لدنه ما نستطيع به الإسهام مع  
المسلمين في تمييز صحيح الآثار ولا سيما تلك التي تتعاقب بتفسير القرآن وأسباب نزوله .  
فموضوع أسباب النزول من أخطر الموضوعات القرآنية ، وأجدرها بعناية المسلم  
واهتمامه ؛ ليسكون على بينة من معنى ما يقرأ من كتاب ربه ، الذي افترض عليه تدبره  
وتأمله . وأى عون على التدبر أقوى من معرفة أسباب نزول الآيات ؟

وقد تبينت أن النصيحة لكتاب الله توجب على أن أنشر أهم كتاب ألف في أسباب  
نزوله ، وهو كتاب أبى الحسن الواحدى .

وقد اعتمدت في طبعه على مخطوطة أحمد الثالث بتركيا ، وهى نسخة جيدة ،  
ولكنها ناقصة ، تنتهى عند أول الكلام على قوله تعالى في سورة الطلاق : ﴿ ومن  
يتق الله يجعل له مخرجاً ﴾ .

وهي من رواية أبي العباس : عمر بن عبد الله بن أحمد الأرغواني ، المتوفى  
ببغداد سنة ٥٣٤ هـ . وقد رواها عنه محمد بن فضل الله بن محمد السالوي  
النيابوري ، ثم رواها عنه حسام بن عزيز بن يونس ، المعروف بالعماد الحلبي ،  
وهو صاحب النسخة ، وقد قرأها صاحبها من أولها إلى آخرها على محمود بن محمد  
ابن يحيى الأرموي في شهر رمضان سنة اثنتين وعشرين وستمائة . وهذا السماع مكتوب  
بخط الأرموي على الصفحة الأولى منها . وعدد أوراقها ١٦٧ ورقة .

واستعنت بنسختين : الأولى منهما : بدار السكتب المصرية ، وهي مكتوبة بخط  
حجاج بن يوسف ابن صارم السعدي ، وقد فرغ منها يوم الأربعاء الرابع والعشرين من  
جمادى الآخرة سنة ست وعشرين وسبعمائة . وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة .

والثانية نسخة بمكتبة الأزهر ، وهي غير مؤرخة ، وبها خروم كثيرة . وتقع  
في ٢١٤ ورقة .

كما رجعت إلى الطبعة الأولى منه ، وهي مطبوعة في مطبعة أمين هندية بالقاهرة  
سنة ١٣١٦ هـ .

وهي طبعة تجارية ناقصة ، تتوج صفحاتها بالتصحيح المنسكح ، والتحريف الغليظ  
الذي يستغلق به المعنى ، بل يحول ويزول ، وتستحيل أسماء الصحابة والرواة المشهورين  
إلى أسماء آخر ليس لها في التاريخ وجود .

وقد أعيد طبعه في مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٩ هـ نقلا عن الطبعة الأولى فجاءت  
حذوها في كل تحريف وتصحيح ونقص ، فمن خطئ الرأي تسميتها طبعة ثانية .

وإني ذاكر هنا بعض الأخطاء الواقعة فيها مع تصويبها من طبعتي هذه :

ص ٣ « الحمد لله الكريم الوهاب ، هازم الأحزاب ، ومنشئ السحاب ، ومرسل الهباب » !!  
والصواب : « .. هازم الأحزاب ، ومفتح الأبواب ، ومنشئ

السحاب ، ومرسل الهضاب » .

ص ٣ « يزيد بن أبي كثير » والصواب « يزيد بن أبي بكير » .

ص ٤٢ « عمرو بن الحسين » والصواب « عمرو بن حُبشى » .



ص ٦٣ « وقالوا : قد وُقِدَت الحرب نارها سمرت » والصواب : « وقالوا : واقدَّ : وقَدَّت الحرب ، وعمرو : سمرت الحرب . والحضرمي : حَضَرَت الحرب » .

ص ٦٨ « موسى بن العباس الجوهري » والصواب « بن العباس الجَوْيَنِي » .  
ص ٩٤ « خطب رسول الله على الخندق يوم الأحزاب ، ثم قطع لكل عشرة أربعين ذراعاً » والصواب « خط رسول الله » .

ص ١٧٦ « وأخبرني الساهر ... عن القاسم بن نجيد » والصواب : « وأخبرني الشريف ... عن القاسم بن مخيمرة » .

ص ١٨٥ « وإن كلاب آل درع وآل حورية » والصواب : « وإن كلاب آل ذريح وآل أبي جَوَيْزِيَّة » .

ص ١٩٣ « إن الكفار حضروا رسول الله والمسلمون على ذلك » والصواب : « حسدوا رسول الله والمسلمين » .

ص ٢٠٧ « كان تميم الداري وعدى بن زيد » والصواب : « وعدى بن بداء » .  
ص ٢٤١ « عن أبي سلام قال : حدثنا معمر بن بشير » والصواب : « النعمان بن بشير »  
الصحابي الشهير .

ص ٢٥٠ « فقال نبي الله : اجلسوا على الركب » والصواب : « ... اجلسوا على الرَّكْب » .

ص ٢٨٤ « وعامر وجندل بن صهيب » والصواب : « وعمار ، وأبي جندَل ابن سهيل » .

ص ٢٨٥ « على مولاه هذا السيد أسد بن أبي العيص » والصواب « على مولاه : هو أسيد بن أبي العيص » .

ص ٣٨٧ « قال الوليد بن المغيرة لهلاص قريش ، وهم الصناديد والاشراف » والصواب للملأ من قريش . . » .

ص ٣٩٠ « قتلنا الميعاد بيننا المناصف - ميثاق بني غفار - فمن حبس منكم لرايتها فقد حبس » والصواب . « فمن حبس منكم لم يأتها فقد حبس »

ص ٤٠١ « قال الثعالبى عن أبي صالح » والصواب : « قال الكلبي ... »

ص ٤٠٣ « أخبرنا محمد بن إبراهيم الداركي » والصواب « ... المزكي » .

ص ٤١٢ « ققام الأقرع بن حابس فقال : إن محمد المولى إنه والله ما أدرى ما هذا الأمر .. ثم دنا من رسول الله فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله . فقال النبي مانصرك ما كان قبل هذا .. »

والصواب : « ... إن محمداً ماؤتني له ... فقال النبي : ما يضرك ... : »

ص ٤١٨ « وقال يزيد بن الشيخير » والصواب « يزيد بن شجرة » .

ص ٤٣٩ « عن أبي عفان ، عن عمرو العنصرى » والصواب : « عن ابن عفان ، عن عمرو العنقري » :

ص ٤٤٦ « وحدثنا المسخير بن الصلت ... عن عبد الله بن عمر قالت أهدى لرجل من أصحاب رسول الله رأس شاة فقالت إن أخي فلانا وعياله أحوج إلى هذا منا »  
والصواب : حدثنا المستجير بن الصلت عن عبد الله بن عمر قال : أهدى ...  
رأس شاة فقال إن أخي ... »

ص ٤٤٧ « أن سارة مولاة عمر بن صهيب بن هشام » والصواب : « مولاة أبي عمرو بن صيفي بن هاشم »

ص ٤٥٥ « عن جابر بن عبد الرحمن ، قال : كان رسول الله يخطب » والصواب  
« جابر بن عبد الله » وهو الصحابي المشهور .

ص ٤٥٦ « حدثنا عنتر بن القاسم » والصواب « حدثنا عُبَيْثُ بْنُ الْقَاسِمِ »

ص ٤٥٦ « أصاب أهل المدينة أصحاب الضرار جوع وغلاء سعر » والصواب « أصاب أهل المدينة جوع وغلاء سعر »

ص ٤٧٥ « إسحاق بن إبراهيم اللزبرى » والصواب : « . . . الدَّبرى »

ص ٤٧٧ « نزلت في عمر بن ربيعة » والصواب : « . . في عدى بن ربيعة »

\* \* \*

هذه أمثلة لما في الطبعة الأولى من أخطاء فاحشة ، وأغلاط شنيعة ، وقعت في سائر صفحات الكتاب ، كما وقع فيها نقص جمل وكلمات وصفحات . ومن ذلك النقص الذى بدأ إكمالَه في صفحة ٤٥٨ من طبعتي هذه وانتهى في أوائل صفحة ٤٦١ وكل هذا موجود في طبعة « الحلبي » فوق ما أحدثته من تطبيع .

ومنه يتبين أنهما لا وزن لهما على الإطلاق ، وأن تحقيق الكتاب كان مُقْتَرَضاً لامندوحة عنه رعاية لحق العلم ، وحفاظاً على سمعة مصر ، التى ظلت وستظل بإذن الله المركز الفذ لإحياء التراث الإسلامى ونشره نشرًا علمياً كريماً .

وإن مصر ليسرها أن يعمل غيرها في ميدان النشر بكل ماله من حول وطول ، وأن يظفر منه بكل فائدة وعائدة يؤملها . ولكن يسوءها أن يكون دأب غيرها اختلاس كتبها ، دون رعاية لمبادئ الأخلاق أو محافظة على مواجب الأخوة

والسبيل السوى الذى يجدر بالعلاء سلوكه : هو التنافس الشريف الذى لا يخيس ولا يجيف . وتراثنا بحمد الله - كثير بالغ الكثرة والعظم ، تنوء بنشر بعضه كل الأمم الوارثة له ، فمن الخير أن يعمل القادرون على نشره ، وأن ينشروا منه ماشاؤوا على شريطة أن ضرر ولا ضرار .

ولست أقصد الضرر الذى ياحقهم من تعاوُرهم على طبع كتب بأعيانها فحسب وإعلم  
أقصد معه ذلك الضرر الذى ياحق بالقراء من جراء سوء الاختيار . فليس كل تراث  
قديم بصالح للنشر ؛ ولا مفيد للقراء بل النافع منه قليل ، شأنه فى ذلك شأن الجديد  
على حد سواء

والكتب من حيث الاصطفاء كالناس لا تكاد تجد فى كل مائة واحداً .

وبعد : فحمد الله الذى كتب علينا الإحسان فى كل شيء ، وسلاماً على رسول  
الله الذى علمنا أن نسأل الله علماً نافعاً ، ورزقا طيباً ، وعملاً متقبلاً ؟

السيد أحمد صفر



